



اللجنة الأوروبية الاقتصادية والاجتماعية



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

القمة الأورو - متوسطة للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة

عمان، 17 - 19 أكتوبر / تشرين الأول 2012

البيان الختامي

1. اجتمع ممثلو المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة وكذلك ممثلو منظمات المجتمع المدني في دول الشراكة الاورو - متوسطة التي لا تتوفر فيها مثل هذه المجالس أو المؤسسات المماثلة، وكذلك مندوبو العديد من المنظمات الغير حكومية في المنطقة الأورو - متوسطة، على أساس التفويض الممنوح بموجب إعلان برشلونة لعام 1995 والذي توسع ليصبح اسمه الاتحاد من أجل المتوسط (UpM)، حيث انعقد الاجتماع في 2012 بعمان. ولقد أعرب المشاركون عن شكرهم العميق لجلالة ملك الأردن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأردن على كرم الضيافة ومساهماتهم في نجاح القمة، والتي تم خلالها مناقشة المواضيع الرئيسية التالية: السياق السياسي وقضايا حقوق الإنسان، الجهود المبذولة لتحسين إدارة الحكم في المنطقة الأورو - متوسطة من خلال مشاركة متميزة للمجتمع المدني، الحوار الاجتماعي، التدريب والربط الشبكي، الحاجة إلى حماية وتعزيز حرية الإعلام في المنطقة، الحاجة إلى تطوير الوضع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، أهمية تنمية الاقتصاد من خلال سياسات صناعية متناعمة، لا سيما في قطاع الطاقة، تحفيز ديناميكية التنمية المستدامة والمحافظة عليها، وأخيرا دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد.

وفيما يتعلق بالسياق السياسي والقضايا الخاصة بالحقوق

المشاركون :

2. يدينون أعمال العنف الجارية في سوريا، ذلك أن الضحايا الرئيسيين هم من المدنيين الأبرياء ومن بينهم الأطفال في كثير من الأحيان. ويحثون النظام السوري على وقف هجماته العسكرية وتمهيد الطريق لانتقال

سياسي واقتصادي واجتماعي يشارك فيه جميع السوريين. وبذلك فهم يشجعون العمل الذي تقوم به الدول ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الإنساني المستقلة، لمواجهة هذه الظروف الصعبة،

3. يصرون بإلحاح على أن يتم وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان في المنطقة، ولاسيما تلك التي تستهدف النساء، ويحثون الحكومات على تنفيذ التحولات الديمقراطية بشكل تام وكامل والاعتراف بعدم قابلية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لعام 1948 للتصرف أو التجزئة، بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المنصوص عليها في البروتوكولات الملحقة والإقليمية،

4. يأسفون لأن بعض الحكومات تفشل في ضمان الحريات الأساسية، بما في ذلك حرية التجمهر والتعبير، ويحاولون عرقلة عمل منظمات المجتمع المدني المستقلة، والتي تنتمي خاصة إلى القطاع الاجتماعي والمهني، مثل النقابات العمالية،

5. يدعون لبدء الحوارات الوطنية والإقليمية، وكذلك حملات التوعية، والتي تضمن مشاركة المجتمع المدني وتستفيد من دعم الاتحاد الأوروبي، فيما يخص تطبيق حقوق الإنسان العالمية، بهدف التمهيد لعملية وطنية وإقليمية لمناقشة طويلة الأجل حول تنفيذ حقوق الإنسان في الحياة اليومية وعلاقتها مع المعتقدات الدينية والأيدولوجية،

6. يحثون السلطات السياسية والمجتمع الدولي على اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة من أجل التوصل إلى حل عادل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، على أساس قرارات الأمم المتحدة،

7. مقتنعون بأنه ينبغي أن يصر الاتحاد الأوروبي، باعتباره أكبر جهة مانحة في المنطقة، على تنفيذ المقترحات المتعلقة بحماية الحريات الأساسية والحقوق الفردية، وخاصة فيما يتعلق بالفئات الأكثر ضعفاً في المجتمع، ويدعو مؤسساته إلى وضع استراتيجية طويلة الأجل، يتم تنفيذها في إطار المنظور المالي 2014 - 2020، بحيث تعمل على إدماج مختلف جوانب سياسة الاتحاد الأوروبي بهذا الشأن.

وفيما يتعلق بالجهود المبذولة لتحسين إدارة الحكم في المنطقة الأورو - متوسطة من خلال مشاركة متميزة للمجتمع المدني

المشاركون :

8. يرون بأنه من الضروري أن تشترك جمعيات المجتمع المدني بدول المنطقة الأورو - المتوسطة إلى حد ملموس في إعداد السياسات مع السلطات السياسية الوطنية، لأن هذه المشاركة تساعد على تحسين إدارة الحكم وتعزيز الديمقراطية،

9. يقولون أنه ينبغي على الحكومات في المنطقة تشجيع إنشاء المجالس الاقتصادية والاجتماعية (CES) والمؤسسات المماثلة، على الصعيد الوطني، والتي تتولى جمع تشكيلة كبيرة من المجتمع المدني بهدف

تعزيز "الحوار المدني" من خلال اجتماعات مستمرة ورسمية لمنظمات المجتمع المدني من أجل وضع السياسات ورصدها،

10. يدعون الاتحاد الأوروبي إلى وضع آليات منتظمة للتشاور مع منظمات المجتمع المدني والمجالس الوطنية، من خلال ممثليه، بما في ذلك، على مستوى خطط عمل الاتحاد، عند وجودها، كما هو الحال الآن، حيث لا يتم التشاور مع الأطراف المعنية إلا على فترات غير منتظمة، في أحسن الأحوال،

11. يطلبون من الاتحاد الأوروبي تكريس جزء من دعمه المالي للمجتمع المدني في المنطقة للأطراف الاقتصادية والاجتماعية، مثل أرباب العمل والنقابات والمنظمات المهنية الأخرى، وتدبير وصول هذه الأموال للمجتمع المدني بشكل مبسط وفعال، من خلال تقليل الإجراءات البيروقراطية وتقديم المساعدة في مجال التدريب،

12. يرحبون بتوفير الاتحاد الأوروبي لمجموعة من البرامج الإقليمية والمحلية التي تهدف إلى تعزيز تنمية المجتمع المدني في المنطقة ويطالبون بتواصل أكثر انتظاماً وقرباً بين ممثلي الاتحاد الأوروبي و المجتمع المدني المنظم في كل دولة،

13. يدعون الاتحاد الأوروبي وحكومات دول الشراكة في جنوب البحر الأبيض المتوسط إلى إشراك المجتمع المدني في اتفاقيات التجارة الحرة الشاملة والكاملة (ALEAC) خلال جميع مراحل تعميمها، أي تحليل تأثيرها من حيث الاستدامة، متابعة المفاوضات ومراحل التنفيذ،

14. يدعون إلى زيادة التنسيق بين الجهات الفاعلة في الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك مؤسساته، الاتحادات الاجتماعية - المهنية على المستوى الأوروبي والجهات الفاعلة في المجتمع المدني بالدول الأعضاء، فيما يخص السياسات التي توجه المنطقة، بهدف اكتساب الإجراءات المختلفة التي تقوم بها هذه الجهات المعنية لأقصى قدر ممكن من الفعالية،

15. يرحبون بالجهود التي يبذلها الاتحاد من أجل المتوسط (UpM) من أجل إشراك المجتمع المدني في مشاريعه ويبدون استعدادهم لدراسة آليات التعاون التي ستشجعهم على الاستثمار في هذه المبادرات،

16. يؤكدون على أنه ينبغي على منظمات المجتمع (OSC) تعزيز مبادئ الحوار والديمقراطية والتسامح من خلال تصرفات وقواعد وإجراءات داخلية شفافة، حتى تتمكن من الاستمرار في لعب دور نافذ في عملية الإصلاح الجارية وتشجيع عمليات الإصلاح هذه في شمال وجنوب البحر الأبيض المتوسط على تحسين قدراتها على بناء شبكات بين الشمال والجنوب، الجنوب والجنوب، والشمال والشمال،

17. وافقوا، وذلك كمساهمة من المجالس الاقتصادية والاجتماعية لتحسين الإدارة الداخلية، على اعتماد "ميثاق للمجالس الاقتصادية والاجتماعية للشراكة الأوروبية المتوسطية"، والذي يحدد المعالم الغير ملزمة والتي من

خلالها يمكن لكل مجلس اقتصادي واجتماعي تقييم الجهود التي يبذلها لتلبية التطلعات الديمقراطية، الاقتصادية والاجتماعية لشعبه. وفي ظل هذه المعايير، ينبغي أن تتكون، على سبيل المثال، المجالس الاقتصادية والاجتماعية بالضرورة من مجموعة تمثل المنظمات المستقلة التابعة للمجتمع المدني، حيث يتم تعيين أعضائها دون تدخل من الحكومة، وتحكم الإجراءات الديمقراطية التعيينات الداخلية أو فضلا عن ذلك تتمتع بميزانية خاصة بها.

فيما يتعلق بالحوار الاجتماعي، وتكوين وتأسيس شبكات بمثابة مجالات عمل رئيسية من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية

المشاركون :

18. يؤكدون على الدور الحاسم للحوار الاجتماعي لضمان التماسك الاجتماعي وتحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية. حيث يعتبر الشركاء الاجتماعيون فاعلين رئيسيين في عملية البحث عن توافق وطني من شأنه التوفيق بين مختلف المصالح الاجتماعية والاقتصادية القائمة، وأشاروا إلى أنه ينبغي على وزراء الدول الأورو-متوسطية للشؤون الاجتماعية والعمل التشاور بانتظام مع منظمات هؤلاء الشركاء الاجتماعيين الوطنية والإقليمية،

19. يقولون إن جوهر الحوار الاجتماعي هو البحث عن توافق الآراء من خلال علاقات مباشرة تربط بين جمعيات أرباب العمل والنقابات، على أساس تبادل المعلومات والمفاوضات التي تجري بين الطرفين كشركاء متساوين ومستقلين،

20. يلاحظون أن هناك حاجة ماسة في بلدان المنطقة، إلى حماية الحق في الحوار الاجتماعي على أساس قانوني واضح يحترم معايير العمل الدولية، بما في ذلك حرية تكوين الجمعيات، حرية خوض المفاوضات الجماعية والحقوق الاجتماعية،

21. يركزون على المساهمة في توطيد الحوار الاجتماعي بغرض جلب أموال الاتحاد الأوروبي الموجهة نحو دعم المجتمع المدني. حيث ينبغي إطلاق برنامج مكثف للحوار الاجتماعي في المنطقة الأورو - متوسطية، بمشاركة منظمة العمل الدولية. كما أن نوعية الحوار الاجتماعي في دولة ما ينبغي أن تشكل معيارا من المعايير الرسمية التي يركز عليها الاتحاد الأوروبي عند تقييم تنفيذ اتفاقيات الشراكة ومبدأ "الأكثر للأكثر" فيما يخص التمويل،

22. يؤكدون على ضرورة مساندة اتحاد الأعمال المتوسطي (BusinessMed) والمنندى النقابي الأورو - متوسطي في جهودهما الرامية إلى تحفيز الحوار الاجتماعي على المستوى الأورو - متوسطي،

23. يؤكدون على ضرورة توسيع فرص الحصول على التعليم والتدريب المهني وتحسين جودتهما بتكليفهما بشكل أفضل مع متطلبات السوق واحتياجات مختلف فئات المتعلمين والشركات لتسهيل عملية الانتقال السلس من المدرسة إلى العمل وتحسين الوضع الصعب الذي تعاني منه معظم النساء الشابات في سوق العمل،

24. لاحظوا أنه من الضروري لضمان مشاركة فعالة للمجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات، أن يتم ترجمة السياسات والاستراتيجيات إلى إجراءات ملموسة ويدعون لمزيد من التعاون بين البرمجة الاستراتيجية للحكومات والمبادرات التي تنطلق من القاعدة باتجاه مختلف المجالات،

25. يؤكدون على ضرورة جعل التعليم والتدريب أكثر جاذبية مقارنة بالتعليم العالي، والذي يتمتع باهتمام خاص على الرغم من انخفاض فرص العمل للخريجين. وكذلك، فإن ترقية التعليم والتدريب المهني سوف تسهم في مكافحة مشاكل التسرب المدرسي، والاقتصاد الغير منظم والبطالة.

وفيما يتعلق بالحاجة إلى حماية وتعزيز حرية وسائل الإعلام في المنطقة

المشاركون :

26. يصرون على أن حرية التعبير تفرز نتيجة طبيعية هامة في كل المجتمعات، ألا وهي وسائل الإعلام، والتي تشكل بالتالي هدفا مشتركا للمجتمع المدني والوسط الإعلامي،

27. يشيرون إلى أنه إذا كان المشهد الإعلامي يختلف من دولة إلى أخرى في المنطقة، فإن هناك العديد من التحديات التي ينبغي مواجهتها معا، بما في ذلك التدخل السياسي ومحاولات القمع التي يمارسها السياسيون، القضايا الاقتصادية، خاصة فيما يتعلق بمشاكل الملكية والتبعية لمصادر دخل خارجية، الرقابة الذاتية لدى الصحفيين، هشاشة المشهد الإعلامي الذي ينبغي أن يعمل على تسوية تركة القمع السياسي والاقتصادي وغياب المهنية، الممارسة المحتملة للعنف ضد الصحفيين والأفراد الذين يدافعون عن حرية الصحافة داخل المجتمع المدني، أو الغموض الذي يكتنف مستقبل تطور السياسة العالمية، والاقتصاد والمجتمع،

28. يصرون على ضرورة وجود إطار تنظيمي ثابت، تتم إدارته من خلال الضوابط المنظمة للسوق الاعلامي والتي ينبغي أن تكون قوية ومستقرة وتكون ذاتية التنظيم، بحيث تتجلى مهمتها في مراقبة وتنظيم الاستقلال السياسي والمالي للمؤسسات الإعلامية، ووضع مدونات لقواعد سلوك الصحفيين وضمان الشفافية بهدف تعزيز تعددية المشهد الإعلامي،

29. يقولون بأنه ينبغي على الرأي العام، عن طريق المجتمع المدني، حث الحكومات على المساهمة في تطوير الهيئات القضائية حتى تصبح خالية من الفساد وقادرة على التعامل مع مجموعة كاملة من القضايا والمسائل القانونية المتعلقة بوسائل الإعلام والتي ستنشأ في مشهد إعلامي يمر بمرحلة انتقالية،

30. يدعون الاتحاد الأوروبي إلى مزيد من الإصرار على حرية الإعلام كمعيار لتقييم التقدم الذي أحرزته الدول المختلفة في طريقها نحو مجتمع تعددي،

31. يؤكدون على أنه إضافة إلى الرعاة الخارجيين الآخرين لحرية وسائل الإعلام في المنطقة، يتعين على الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء توجيه مساعداتهم المالية على نحو يسمح للمؤسسات الإعلامية، المنظمين ومنظمات المجتمع المدني بتلبية الاحتياجات الخاصة بهذا المجال. وينبغي أن يشمل هذا العمل برامج التدريب والتبادل المباشرة، وهي متاحة على نطاق واسع للصحفيين الإقليميين، وتقديم منح لتسهيل إنشاء الشبكات ونشر الممارسات الجيدة، والمساعدة على تطوير قدرات منظمات الصحفيين والمنظمات غير الحكومية من أجل بسط أسبابها وتأكيد تأثيرها، إنشاء شراكات طويلة الأجل بين الهيئات ذاتية التنظيم والمنظمين وأسواق وسائل الإعلام في الاتحاد الأوروبي والجنوب، تدريب قانوني للصحفيين وأعضاء النيابة العامة والقضاة، فضلاً على ذلك مساعدة الصحفيين الشباب على الوصول إلى الإنترنت بشكل غير خاضع للرقابة.

وفيما يتعلق بالحاجة الملحة لتطوير الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

المشاركون :

32. يشجبون التدهور الكبير في حقوق المرأة الذي شهدته الأشهر الأخيرة في العديد من دول المنطقة الأورو - متوسطة،

33. يؤكدون على أنه حتى الآن، ارتقت التشريعات بحقوق المرأة على المستوى النظري فقط، بينما لا يزال تنفيذها على أرض الواقع أقل بكثير من الاحتياجات. ويشددون على الحاجة لمواءمة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للمرأة مع تلك التي يتمتع بها العمال الذكور، حيث تعاني حالياً من عدم المساواة في الأجور وفرص الحصول على الوظائف وجودتها،

34. يشيرون إلى أن معدل مشاركة الإناث في سوق العمل في المنطقة الأورو - متوسطة، لا يتعدى 24٪، وهو أدنى مستوى في العالم، وأنه بسبب تجزئة سوق العمل، يتركز عمل المرأة في عدد قليل من القطاعات. حيث لا يزال وضع التصديق على اتفاقيات منظمة العمل الدولية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين (100، 111، 156 و 183) في مستوى متدني للغاية.

35. يلاحظون بأنه من 28٪ إلى 70٪ من النساء في الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط لا يستطعن القراءة أو الكتابة، ويعتبر تحسين فرص حصولهن على التعليم شرط أساسي لاندماجهن في الحياة الاقتصادية والاجتماعية،

36. يشيرون إلى أن الكثير من أصحاب العمل، وليس الدولة، في بلدان الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، يمتنعون عن دفع أجر المرأة أثناء إجازة الأمومة وغالبا ما يثنيهن هذا الوضع عن التوظيف في القطاعات غير التقليدية،

37. يستنكرون عدم وجود بيانات مفصلة وقابلة للمقارنة عن الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المنطقة، والذي في حد ذاته يشكل عائقا أمام صياغة سياسات متماسكة ويوضح عجزا عاما، لدى صانعي السياسات، أمام حساسية قضايا المرأة،

38. يحثون الحكومات على توضيح، بكل شفافية، مدى تشجيعها للمبادرات التي يقدمها القطاع العام والقطاع الخاص، بهدف سد فجوة عدم المساواة في الميزانيات الخاصة بها، حتى تتخذ الخطوات المناسبة لحجز موارد كافية من أجل تدابير تضمن المساواة الفعلية في الحقوق،

39. يطلبون من موظفي المصالح العمومية اللامركزية، بما في ذلك الشرطة، النظام القضائي، الإدارة، ووظائف الخدمات، أن يكونوا أكثر وعيا لتنفيذ المقتضيات التشريعية التي تعاقب على العنف ضد المرأة وخاصة حقها في الكرامة،

40. يدعون الاتحاد من أجل المتوسط لضمان وضع المبادئ المتضمنة في بيانات اسطنبول ومراكش بعين الاعتبار في مشاريعها،

41. يصرون على ضرورة التزام الاتحاد الأوروبي بالمبادئ التي حددها في سياسته تجاه دول الجوار، وضمان أن تؤدي برامجها في المنطقة إلى الدفع بالمساواة بين الجنسين على نحو فعال.

42. يرحبون بالعمل الذي يجري تنفيذه ضمن مشروع TRESMED IV لتعزيز تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة. حيث انتقد المشاركون في هذا المشروع عدم الامتثال للقوانين التي تحمي حقوق المرأة في المنطقة الأورو - متوسطة، ووضعوا مقترحات بشأن سبل التغلب على العقبات التي تواجهها، وخطط العمل المطروحة لتيسير مشاركة المرأة في الحوار الاجتماعي. وفي هذا السياق، أشار المشاركون أيضا إلى الدور الإيجابي الذي تقوم به المجالس الاقتصادية والاجتماعية والأطراف الفاعلة اقتصاديا واجتماعيا لتعزيز المساواة ومساعدة المرأة في المنطقة.

وفيما يتعلق بأهمية تنمية الاقتصاد من خلال سياسات صناعية متناغمة، لاسيما في مجال الطاقة

المشاركون :

43. يؤكدون على أهمية تنفيذ سياسات تنمية صناعية تعزز نموذجا للتنمية المستدامة، من الجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وخلق أواصر للتضامن في كل من هذه المجالات الثلاثة. لذا ينبغي أن تضمن آليات التعاون الصناعي الاتساق بين سياسات العمل والعمالة والهجرة والطاقة والنقل والبيئة وإمدادات المياه،

44. يدركون ويدعمون الجهود التي تبذلها الأمانة العامة للاتحاد من أجل المتوسط (UpM) بهدف إطلاق مشاريع تساعد على تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة ودعم حسن سيرها، ويدعون الاتحاد من أجل المتوسط والاتحاد الأوروبي للعمل في إطار تعاون وثيق من أجل تحديد استراتيجية مستقبلية مشتركة.

45. يلاحظون أن بيئة سياسية ومؤسسية مستقرة ستساعد على تحسين إدارة الحكم في المنطقة، إلى جانب أمن قانوني ملائم، مما سيفضي إلى خلق مناخ يساعد على القيام بالمزيد من الأعمال والاستثمار، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر،

46. يقولون إن التعاون بين الشمال والجنوب في مجال السياسة الصناعية ينبغي أن يشمل مجالات مثل نقل التكنولوجيا، دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة، تعزيز شبكات النقل والخدمات اللوجستية، وكذلك التدريب،

47. يلاحظون أن قطاع الطاقة يستطيع توفير إمكانات هائلة من أجل التنمية المشتركة في المنطقة الأورو – متوسطة، كما أن دول جنوب البحر الأبيض المتوسط لديها القدرة على تطوير صناعة الطاقة المتجددة والتي قد تصبح قادرة على المنافسة دوليا. ويسير تطوير هذا النشاط جنبا إلى جنب مع نشر الشبكات المناسبة من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية،

48. يطالبون بتعاون بين دول الشراكة في الجنوب والاتحاد الأوروبي في قطاع الطاقة، بإتباع نهج إقليمي بدلا من العمل الثنائي بين دول تعمل وحدها،

49. يؤكدون على أن إنشاء "حلقة كهربائية"، عن طريق ربط داخلي بين الشبكات الكهربائية لمختلف البلدان في المنطقة بما يمثل أولوية لضمان كفاءة إمدادات الطاقة للجميع، والقدرة على تصدير الطاقة، مع الحد من تأثيرها على البيئة؛ وتجدر الإشارة لهذه الغاية، إلى أن ما بعد التكامل التقني للأنظمة الكهربائية، سوف يكون من الضروري إجراء تغييرات على الأطر المؤسسية، وتوفير تدريب تكنولوجي محدد، لتقديم الدعم المالي اللائم للبحث والتطوير، وكذلك تطوير البنية التحتية للنقل والتخزين،

50. يرون أن تعزيز الآفاق الإقليمية للتعاون الصناعي قد تدعم تعبئة الأطراف الفاعلة اجتماعيا واقتصاديا من خلال آليات التشاور المشتركة، بما في ذلك المؤتمرات الوزارية القطاعية،

وفيما يتعلق بتحفيز ديناميكية التنمية المستدامة والمحافظة عليها

المشاركون :

51. يرحبون بالبيان الختامي لقمة ريو +20 "المستقبل الذي نريده"، واعتماد الإطار العشري للبرامج وإعادة التأكيد على التزام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالمضي بالتنمية المستدامة، على الرغم من حالة الانكماش الحالي الذي يعاني منه الاقتصاد العالمي،

52. يؤكدون على ضرورة تحول المنطقة الأورو - متوسطة نحو الاقتصاد الأخضر الشامل، باعتباره أداة هامة لتحقيق التنمية المستدامة. وأشاروا إلى أن الأزمة الاقتصادية والمالية التي يعاني منها حاليا الاتحاد الأوروبي فضلا عن التغيرات السياسية الاقتصادية والاجتماعية في العديد من الدول العربية المتوسطة تعرض الحكومات لاختبار صعب فيما يخص مدى رغبتها في إجراء الإصلاحات اللازمة، ولكن في نفس الوقت تمثل هذه التحديات فرصة فريدة للتغيير، وبالتالي فهم يطالبون بتبني الأهداف الإقليمية للتنمية المستدامة،

53. يؤكدون على إدارة آثار تغير المناخ والحاجة الملحة لعمل ذلك، بفضل الاستثمار في تكنولوجيا المستقبل، حيث أن فك الارتباط بين الحاجة إلى تنمية اقتصادية للسكان تنمو بشكل سريع والإفراط في استخدام الموارد الطبيعية يشكل تحديات رئيسية ستعرض لها المنطقة،

54. يرون أن مفتاح النجاح يكمن في إدماج أهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، سواء تعلق الأمر بالمياه، الزراعة، التنمية الريفية، النقل، السياحة، الطاقة، النفايات، أو حماية البيئة البحرية، على سبيل المثال،

55. يصرون على ضرورة تعبئة كل الأطراف المعنية لصالح هذا المسعى، بما في ذلك المجتمع المدني والسلطات المحلية والإقليمية بهدف تحقيق تطوير لإدارة منظمة للطلب وطويلة الأجل، بحيث تسعى لتحسين اتجاهات الاستهلاك والإنتاج،

56. يرون أن العبور نحو اقتصاد شامل وصديق للبيئة لا يمكن أن يتم إلا بالتشاور مع منظمات المجتمع المدني، بما في ذلك الشركاء الاجتماعيين، وفي إطار يجمع مختلف الأطراف الفاعلة، مثل المجالس الاقتصادية والاجتماعية، وذلك حتى يصبح العمل اللائق والمساواة بين الجنسين والمحافظة على البيئة والحفاظ على الحماية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من هذا التحول،

57. ونظرا إلى أن نفس تحديات التنمية المستدامة التي تواجه الشمال، تواجه جنوب المتوسط أيضا، فهم يحثون على أن تتخذ الأطراف الفاعلة في الضفتين، الترتيبات والمشاريع المشتركة التي تعتمد على تعاون أفضل بين الجنوب والشمال والجنوب والجنوب، وتضع أهدافا مشتركة على المدى القصير والمتوسط والطويل،

58. يوجهون نداء من أجل إعداد لائحة للتنمية المستدامة في المنطقة الأورو - متوسطة، والتي ستوفر مؤشرات للأداء قابلة للمقارنة، وخطوط توجيهية تضمن تبادل أفضل للممارسات، واستدلالا على المشاريع التجريبية، وكذلك إعداد ونشر التقارير المرورية الوطنية والإقليمية، مما سيسمح باتخاذ تدابير لتعزيز القدرات اللازمة لمساعدة الدول في طور النمو والتحول بهدف متابعة استراتيجياتهم على المدى الطويل،

وفيما يتعلق بدور المجتمع المدني في مكافحة الفساد

المشاركون:

59. أكدوا على أن الفساد بأشكاله المختلفة، يعد من أبرز العناصر التي ساهمت في انطلاق شرارة أحداث "الربيع العربي"، وهذا يبين بوضوح أن مفهوم الفساد في الرأي العام يرتبط ارتباطا وثيقا بالقمع السياسي، وغياب الحريات والأزمة الاقتصادية والاجتماعية،

60. اعترفوا بأن الفساد ظاهرة تؤثر على معظم دول العالم وأن القضاء عليه هو تحد معقد ومتعدد الأوجه، حيث يتطلب نهجا تتبعه عدة أطراف فاعلة، وكذلك وضع خطة للقضاء عليه على المدى الطويل،

61. اتفقوا على أنه من أجل الظفر بالنجاح في مكافحة الفساد، سواء كانت خطط العمل على مستوى المجتمع المدني أو السلطات العامة، فينبغي الاعتماد على دعم واسع من الرأي العام، مع التركيز على الدور الرئيسي الذي يمكن للمجتمع المدني، بما في ذلك وسائل الإعلام والشركاء الاجتماعيين، لعبه من أجل تشجيع هذا الالتزام،

62. يرون في هذا الصدد أن منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام يجب أن تكون أيضا مستقلة، ممثلة للشعب وخالية من الفساد، ودعوا هذه الجمعيات إلى لعب دور رائد في المجتمع من خلال اتخاذ تدابير داخلية شفافة، مثل قواعد السلوك، تقارير الحسابات والتدقيق المالي أو غيرها من التدابير المناسبة، استنادا إلى الخبرات التي تقدمها الهيئات الدولية والمنظمات الغير حكومية لمكافحة الفساد،

63. يظنون بشكل قاطع ان من مسؤولية الحكومات تنفيذ التشريعات واتخاذ إجراءات تطبيقها اللازمة لمحاربة الفساد بحيث ينبغي توسيعها وتوطيدها، لأنها تحدد مستوى الشفافية ونوعية الحكم في المؤسسات التشريعية والحكومية الجديدة والمصالح العامة. وبذلك يثمنون مجهودات بعض البلدان التي خلقت أجهزة مكافحة الفساد، مثل المغرب، حيث تلعب دورا ملموسا في تنسيق مكافحة الفساد،

64. يدعون السلطات السياسية للعمل مع المجتمع المدني معا لوضع خطة عمل إلى جانب الالتزامات المبنية على خطوات تدريجية، لمنع واستئصال الفساد على جميع المستويات، بما في ذلك المستويات التي يسود فيها الفساد على أعلى المستويات بين النخب،

65. يصرون على الدعم حيث ينبغي أن تشمل خطط عمل الاتحاد الأوروبي على إصلاح العدالة والسجون وكذلك التعاون الشرطي والقضائي، وناشدوا الاتحاد الأوروبي الحفاظ على أولويات سياسة الجوار الأوروبية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات والأسلحة، غسيل الأموال والجرائم المالية والاقتصادية، والتي غالبا ما تكون ملازمة للفساد.

وفيما يتعلق ببرنامج عمل 2013 – 2014

المشاركون :

66. قرروا أن تناقش قمة 2013 المواضيع التالية :

أ. إدارة التحديات المرتبطة بالماء في المنطقة الأورو – متوسطة،

ب. الشباب وفرص العمل في المنطقة الأورو – متوسطة،

ت. تقرير لرصد ظاهرة الهجرة والتعاون في المنطقة الأورو – متوسطة،

ث. تقرير لرصد الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة في المنطقة الأورو – متوسطة،

67. قرروا أن تناقش قمة 2014 المواضيع التالية :

أ. مكافحة الفقر والإقصاء الاجتماعي في المنطقة الأورو – متوسطة
